

الطلاق الوهمي ... موضة جديدة ووسيلة للتحايل على القضاء والشرع



بغداد_ فاطمة عدنان



الطلاق الوهمي، ويعد نافذا بالدرجة القطعية، اذا لم يطعن به خلال عشرة ايام وعليه ترسل نسخة منه الى الجهات التي لها علاقة بهذا الانفصال، وان طعن به احد الطرفين واكد على استمرارالحياة الزوجية بعقد خارج المحكمة يصدق الزواج، ويحال الزوج الى محكمة الجنب بتهمة ارتكاب جنحة نص عليها قانون الاحوال الشخصية والتي توجز بايقاع عقوبة الحبس او دفع غرامة مالية مقدارها (250000) دينار بحق الزوج لعقد زواجه خارج المحكمة، وتنتهي حالة الطلاق واثارها والامتيازات التي تم الحصول عليها من تاريخ الزواج الجديد".

ومن بين كل تلك النساء المنتحبات الغارقات في بحور احزانهن امام مبنى محكمة الاحوال الشخصية وعلى بضعة كراس قديمة متناثرة معظمها سقط خصوص قاعدته لكثرة ترددهن في هذا المكان، انطلقت (ن.م) تشق طريقها و كل ذرة من ذرات وجهها تبعث برسالة مفادها بان هذا الانفصال لم يكن الا كحيل احتيالي على القانون خاصة فيما يخص الحقوق التقاعدية، وهذا ما اكده الخبير في الشؤون التقاعدية الذي رفض بشدة الحديث عن احكام القانون الموحد رقم 9 لسنة 2014، لكنه وافق بشرط الا ننكر اسمه الصريح.

واوضح: "تمنع دائرة التقاعد العامة راتبنا تقاعديا للمطلقة عن ذويها ومن توفي زوجها بشرط ان لا يكون لها ابن معيل بسن الثامنة عشرة، ولا تستلم راتبنا من اية جهة حكومية اخرى، وعليها ان تلتزم بالقانون في حالة زواجها او تعيينها، ان لايجوز استلام راتبين في آن واحد، بدت على ملامحه علامات الاستياء والتذمر".

ويواصل حديثه: "هناك من تخالف هذه الشروط وتستمر باستلام الراتب التقاعدي حتى بعد تعيينها، ويتم كشف امرها من خلال برنامج تقاطع المعلومات الذي يؤكد على انها موظفة تستلم راتبنا من هذه الجهة، وهنا تقوم دائرة التقاعد بقطع راتبها الذي منحتها لها واسترداد المبالغ المستلمة".

ويقول استاذ الحوزة العلمية السيد عماد الموسوي: "الزواج ينتهي شرعا وقانونا اذا ما قال الرجل للمرأة انت طالق، اذا لا يوجد في الشارع الاسلامي ما يسمى الطلاق الوهمي، غير ان هناك من يتحايل على المفاهيم المقدسة للزواج بحيل تثيرا وتغفر منها طباع كل انسان مستقيم سوي عن هذا الخلق المتدني الذي يسمح للزوج ان يجعل من زواجه عقدا تجاريا، بعض المغالطات التي حدثت في زمن الرسول (ص) من الصحابة فيما يخص الزواج، فقد اخذ يقول

قد ازبحت وظهرت الحقيقة، الحقيقة الناصعة وراء هذا الانفصال، فقد كان الزوج ينطق لفظة الطلاق بنبرة فارغة زائفة، لان في اعماقه كان يريد الاحتفاظ بهذا الزواج المليء بالأكاذيب والاحتتيال والالتزام الخادع المسمى الوفاء، خلف كواليس محكمة الاحوال الشخصية".

وتوقف المحامي عن الكلام لصعوبة الوضع ثم اكمل عبارته:

" هذا الطلاق لم يكن الا بقصد التحايل على القضاء لاغراض خاصة معظمها مغيبة عن الجهات المعنية، ولا يمكن اثباتها لانها تمت باتفاق مسبق من قبل الطرفين".

ويقول الخبير القضائي علي سلمان البيضاني: " تترتب عن الطلاق المصدق بقرار حكم من محكمة الاحوال الشخصية آثار قانونية وشرعية، بغض النظر عن السبب الحقيقي وراء هذا الانفصال، ان لا يمكن محاسبة الزوجين عن

بغداد_ متابعة وبينما كانت (ن.م) جالسة تنتظر ان يوقع القاضي على اوراق طلاقها، بدأ المحامي يلقي مرافعته بصوت واطى، ولكنه ارتفع بعد ذلك ارتفاع الموج متوقفا بضع دقائق، وهو يعتمد ان يكون حديثه في صلب مشاكلهم الخاصة، لكي يجرها للعدول عن هذا الانفصال الذي سيؤثر وبشكل سلبي على اولادهم في المستقبل ولكن دون جدوى، فقد اصرت ذات الثلاثة والثلاثين عاما على رايها، وفضاء خيم الصمت ارجاء المكان ومرت دقيقة رأت خلالها حياتها مشهدا مشهدا منذ زواجها وحتى ولادة ابنتها البكر، ولم يقطع سيل تلك المشاهد سوى صوت زوجها وهو يقول: انت طالق!؟

ويقول المحامي الذي رفض الاشارة الى اسمه: " ما من كلمة تمتلك قوة كافية لتصف ماشاهدته عينا في تلك الغرفة، كأن ستارة



عندما تتحايل بفصل زوجك وقيمة زوجك فما اوهنك وما اوهن هذا العلاقة التي هي اوهن من بيت العنكبوت، وماقيمة هذه المرأة التي تستسيغ وتقبل لنفسها ان يأخذ قبال شخصها وكرامتها وحقها واجبها بضعة من الاموال، الا تعسا لهذه القيمة الانسانية التي تنزل الى هذا المستوى".

ويطالب الموسوي جميع المؤسسات الدينية: "بان يكون عقد الزواج عقدا رسميا مقيدا بوثيقة من القانون الصادر ولا يعتمد على عقد السيد وعقد الشيخ، ولتطهير الزواج من هذه الشوائب الدخيلة والتلاعب بالوثيقة الدينية، لان هناك قضية اسمها احترام النظام وعدم الاخلال به تحت عنوان الطلاق الوهمي، واتخاذ العقد الشرعي وسيلة للتحايل على القضاء لذلك نجد المرأة

في استلام الراتب التقاعدي لذويها، ولا يتم كشف تلك الخروقات الا اذا كان الخط حليف هيئة التقاعد، خاصة اذا توفي زوجها فعند مطالبة الزوجة بحقوق زوجها المتوفى لاطفالها، يتضح انها تستلم راتبنا عن ذويها وهي متزوجة، فلا تنظرهيئة التقاعد بموضوع منح اطفالها الراتب التقاعدي اذا لم تسدد جميع الرواتب من تاريخ زواجها الى وفاة زوجها".

ومن الناحية الشرعية يؤكد الموسوي ان: "هذا المال الذي يؤخذ عن هذا الزواج مال سحت وحرام، فمن اخذ درهما من حرام اكبه الله على وجهه في نار جهنم، والله ينادي في كتابه الكريم (لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) وهذا هو عين الباطل لانك مخادع وتكذب (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هـ) لان حلال وهـ) لان حرام لتفترقوا على الله الكذب)، انت ايها المسلم

من تزوج المرأة مالها وجمالها حرمه الله منها وهذه اشارة الى الامراض النفسية عند بعض الرجال الذين لايعرفون قيمة هذا الزواج".

وما اكثر الخروقات القانونية التي ارتفعت عنها اغطيبتها وفاحت راتحتها وبدأت تزكم الانوف وتعمي العيون للتلاعب بعقد الزواج قانونيا، واعادته شرعا من اجل الحصول على صورة قيد من دائرة النفوس واخذ هوية الورثة للاستيلاء على رواتب المتوفين، وهذا الامر مخالف لقانون المنح، فالزوج مكلف شرعا وقانونا باعالتها، ولكن اكمل الجملة الخبير التقاعدي بصوت مليء بالاسي: " لا يمكن اثبات هذا التحايل مهما استفذت دائرة التقاعد العامة من صلاحيات لكشفه، ومن الاسئلة التي ظلت دائرة التقاعد عاقلة عبثا تبحث عن اجوبتها المستحيلة، عندما تؤشر المرأة زواجها في دائرة النفوس وتستمر

وسط احتضان الشوارع لهم... الأيتام مأساة تبحث عن حلول سريعة

بغداد_ متابعة

الواقع إن نتائج الدراسات والمتابعة أشارت إلى أن الأعداد تتزايد في ظل الهجمات الإرهابية وما يخلفه من أعداد هائلة من الأيتام. وهو ما يستدعي بذل المزيد من الجهود وابداء نوع من الرعاية إلى هذه الشريحة المهمة في المجتمع، المهمة كبيرة حسب السوراني، وزير حقوق الإنسان، وتستدعي بذل الجهود من الجميع.

من جانبها، طالبت الحكومة العراقية ومجلس النواب بالإسراع في تشريع قانون لحماية حقوق هذه الشريحة، وسد احتياجاتها المادية، وتوفير الدعم الصحي والتربوي لها، فما حدث في العراق بعد عام 2003، ولد أيتاما كثيرين، وهم بحاجة إلى دعم صحي ونفسي وتربوي.

وانشأت منظمات حقوق الإنسان الجهات الرسمية والمنظمات العالمية باحتضان هؤلاء الأيتام وسد احتياجاتهم المادية، ودعت مجلس النواب والحكومة للقيام بدورها لرعاية هذه الشريحة.

المهمة جسيمة، وعلينا فقط أن نذكر أن تقارير دولية تشير إلى أن العراق بات يضم النسبة الأكبر من الأيتام في العالم العربي لاسيما بعد الإحصاءات الأخيرة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية التي أشارت إلى أن عدد الأيتام في العراق يبلغ نحو خمسة ملايين طفل أو ما نسبته 16 بالمئة، أغلبهم يعاني من تهيمش المجتمع والحكومة، ما دفع عددا كبيرا منهم التحول إلى التسول أو الجريمة.

منظمة إلى وينسب تشير إلى ما يزيد عن ذلك، ويصل عددهم أيتام العراق في إحصاءاتها إلى 5.4 مليون يتيم أكثر من نصفهم ابتلهم الطريق، تحولوا نتيجة لعدم الرعاية وغياب إلى د التي تمتد لترعى وتحمي، لكل إلى أولاد شوارع.

ولنا أن نتخيل حجم المأساة حين نعرف أن في البصرة وحدها حوالي نصف مليون يتيم يعيشون في الشوارع وينامون على الأرصفة وفي الحدائق، ويعمل بعضهم ويعيش على عملية جمع القوارير، يعملون ليجدوا قوت يومهم، وبدلا من أن تسعى الحكومة بجهودها لاحتواء هذه الشريحة البريئة، وهي واحدة من مهماتها الأساسية بالتأكيد، تقوم بإغلاق دور الأيتام، ورغم أننا تعلمنا من ثقافتنا الموروثة احترام الأرملة ورعاية وحماية الطفل إلى يتيم؛ ولا يزال الشعب يحمل في روحه هذا المفهوم الإنساني لكن بعض الجهات قامت بأعمال وحشية ضد الأيتام، كما حصل قبل ثلاث سنوات. زد على ذلك أن دور الأيتام في العراق محرومة من دعم الدولة للتعليم، وهذا يعني حرمان هذه الشريحة الاجتماعية الكبيرة من المستقبل،

على الجامعات العراقية أن تقوم بعمل دراسات لهذه الحالات بالتفصيل وتقديم تقارير إلى وزارة شؤون المرأة للنظر بمعالجة القضية. بعد ذلك مهم جدا قيام الحكومة برصد ميزانية كافية لفتح دار للأيتام، ويعين في هذه المؤسسات باحفات الشيخ، ولتطهير الزواج من هذه الشوائب الدخيلة والتلاعب بالوثيقة الدينية، لان هناك قضية اسمها احترام النظام وعدم الاخلال به تحت عنوان الطلاق الوهمي، واتخاذ العقد الشرعي وسيلة للتحايل على القضاء لذلك نجد المرأة

وعندما تتحايل بفصل زوجك وقيمة زوجك فما اوهنك وما اوهن هذا العلاقة التي هي اوهن من بيت العنكبوت، وماقيمة هذه المرأة التي تستسيغ وتقبل لنفسها ان يأخذ قبال شخصها وكرامتها وحقها واجبها بضعة من الاموال، الا تعسا لهذه القيمة الانسانية التي تنزل الى هذا المستوى".

ويطالب الموسوي جميع المؤسسات الدينية: "بان يكون عقد الزواج عقدا رسميا مقيدا بوثيقة من القانون الصادر ولا يعتمد على عقد السيد وعقد الشيخ، ولتطهير الزواج من هذه الشوائب الدخيلة والتلاعب بالوثيقة الدينية، لان هناك قضية اسمها احترام النظام وعدم الاخلال به تحت عنوان الطلاق الوهمي، واتخاذ العقد الشرعي وسيلة للتحايل على القضاء لذلك نجد المرأة

في استلام الراتب التقاعدي لذويها، ولا يتم كشف تلك الخروقات الا اذا كان الخط حليف هيئة التقاعد، خاصة اذا توفي زوجها فعند مطالبة الزوجة بحقوق زوجها المتوفى لاطفالها، يتضح انها تستلم راتبنا عن ذويها وهي متزوجة، فلا تنظرهيئة التقاعد بموضوع منح اطفالها الراتب التقاعدي اذا لم تسدد جميع الرواتب من تاريخ زواجها الى وفاة زوجها".

ومن الناحية الشرعية يؤكد الموسوي ان: "هذا المال الذي يؤخذ عن هذا الزواج مال سحت وحرام، فمن اخذ درهما من حرام اكبه الله على وجهه في نار جهنم، والله ينادي في كتابه الكريم (لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) وهذا هو عين الباطل لانك مخادع وتكذب (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هـ) لان حلال وهـ) لان حرام لتفترقوا على الله الكذب)، انت ايها المسلم

من تزوج المرأة مالها وجمالها حرمه الله منها وهذه اشارة الى الامراض النفسية عند بعض الرجال الذين لايعرفون قيمة هذا الزواج".

وما اكثر الخروقات القانونية التي ارتفعت عنها اغطيبتها وفاحت راتحتها وبدأت تزكم الانوف وتعمي العيون للتلاعب بعقد الزواج قانونيا، واعادته شرعا من اجل الحصول على صورة قيد من دائرة النفوس واخذ هوية الورثة للاستيلاء على رواتب المتوفين، وهذا الامر مخالف لقانون المنح، فالزوج مكلف شرعا وقانونا باعالتها، ولكن اكمل الجملة الخبير التقاعدي بصوت مليء بالاسي: " لا يمكن اثبات هذا التحايل مهما استفذت دائرة التقاعد العامة من صلاحيات لكشفه، ومن الاسئلة التي ظلت دائرة التقاعد عاقلة عبثا تبحث عن اجوبتها المستحيلة، عندما تؤشر المرأة زواجها في دائرة النفوس وتستمر

في استلام الراتب التقاعدي لذويها، ولا يتم كشف تلك الخروقات الا اذا كان الخط حليف هيئة التقاعد، خاصة اذا توفي زوجها فعند مطالبة الزوجة بحقوق زوجها المتوفى لاطفالها، يتضح انها تستلم راتبنا عن ذويها وهي متزوجة، فلا تنظرهيئة التقاعد بموضوع منح اطفالها الراتب التقاعدي اذا لم تسدد جميع الرواتب من تاريخ زواجها الى وفاة زوجها".

ومن الناحية الشرعية يؤكد الموسوي ان: "هذا المال الذي يؤخذ عن هذا الزواج مال سحت وحرام، فمن اخذ درهما من حرام اكبه الله على وجهه في نار جهنم، والله ينادي في كتابه الكريم (لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) وهذا هو عين الباطل لانك مخادع وتكذب (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هـ) لان حلال وهـ) لان حرام لتفترقوا على الله الكذب)، انت ايها المسلم

من تزوج المرأة مالها وجمالها حرمه الله منها وهذه اشارة الى الامراض النفسية عند بعض الرجال الذين لايعرفون قيمة هذا الزواج".

وما اكثر الخروقات القانونية التي ارتفعت عنها اغطيبتها وفاحت راتحتها وبدأت تزكم الانوف وتعمي العيون للتلاعب بعقد الزواج قانونيا، واعادته شرعا من اجل الحصول على صورة قيد من دائرة النفوس واخذ هوية الورثة للاستيلاء على رواتب المتوفين، وهذا الامر مخالف لقانون المنح، فالزوج مكلف شرعا وقانونا باعالتها، ولكن اكمل الجملة الخبير التقاعدي بصوت مليء بالاسي: " لا يمكن اثبات هذا التحايل مهما استفذت دائرة التقاعد العامة من صلاحيات لكشفه، ومن الاسئلة التي ظلت دائرة التقاعد عاقلة عبثا تبحث عن اجوبتها المستحيلة، عندما تؤشر المرأة زواجها في دائرة النفوس وتستمر

في استلام الراتب التقاعدي لذويها، ولا يتم كشف تلك الخروقات الا اذا كان الخط حليف هيئة التقاعد، خاصة اذا توفي زوجها فعند مطالبة الزوجة بحقوق زوجها المتوفى لاطفالها، يتضح انها تستلم راتبنا عن ذويها وهي متزوجة، فلا تنظرهيئة التقاعد بموضوع منح اطفالها الراتب التقاعدي اذا لم تسدد جميع الرواتب من تاريخ زواجها الى وفاة زوجها".

ومن الناحية الشرعية يؤكد الموسوي ان: "هذا المال الذي يؤخذ عن هذا الزواج مال سحت وحرام، فمن اخذ درهما من حرام اكبه الله على وجهه في نار جهنم، والله ينادي في كتابه الكريم (لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) وهذا هو عين الباطل لانك مخادع وتكذب (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هـ) لان حلال وهـ) لان حرام لتفترقوا على الله الكذب)، انت ايها المسلم

أهمله والحكومة التي تركته فريسة سهلة لمن هب ودب. ولنا أن نعرف أن الخلل يأتي ابتداءً من قانون الأحوال الشخصية العراقي، وهو مزيج من القوانين الموروثة من الدولة العثمانية والشرعية الإسلامية التي في غالبها تستند على التفسير الحنفي في الشريعة. كما أن العادات والتقاليد العشائرية تتدخل بدور كبير في صياغة القوانين العراقية، وهو ما انعكس بشكل صارخ في عملية كتابة الدستور. لم يهتم أي طرف من الأحزاب والقوى السياسية في العراق بتعيين خبراء معروفين في مجال القانون(....)

هذا المشهد لأيتامنا يستدعي وجود دراسات من قبل الجامعات العراقية لتبيان عدد الشباب الذين يلتحقون بالإرهابيين من هؤلاء الضحايا، كما يستدعي تغيير قانون الحضانة الذي يريد قسم من المتخلفين في لجنة تعديل الدستور الإبقاء عليه، وتخريج الآلاف من المشردين والمجرمين في العراق، ليكون قاعدة جيدة لتصدير الإرهابيين إلى العالم. نحن لسنا بدأً في العالم فأيتامنا، كما في البلدان المتخلفة الأخرى هم أضعف شريحة في المجتمع، يعانون من الجوع والفقر والجهل والمرض ومعرضون للاستغلال من قبل فئات كثيرة في المجتمع، الأسباب كثيرة ويأتي علي رأسها انعدام الرقابة الحكومية الكافية لمساعدتهم

